وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الموصل/ كلية الحقوق

مبدأ فصل السلطات في التشريع العراقي

بحث مقدم من قبل الطالب
حيدر باسم محمد

بإشراف الدكتور
ليث ذنون حسين

كجزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في كلية الحقوق

٢٠٢٠ ٢٠٢١

المقدمة :

لم يكن مبدأ الفصل بين السلطات معروفا" في التشريعات القديمة، ونتيجة لتطور المجتمعات ومطالبتها بالحريات والحقوق تم إقراره أو تضمينه في معظم الدساتير وترسخ كمبدأ جوهري وضمانة أساسية لحقوق الأنسان. وقد ارتبط مبدأ الفصل بين السلطات باسم الفقيه الفرنسي مونتسكيو ، الذي كان له الفضل في ابرازه كمبدأ أساسي لتنظيم العالقة بين السلطات في الدولة ، ومنع الاستبداد بالسلطة، واذا كان فضل مونتسكيو في ذلك يذكر ان جذور المبدأ ترجع الى زمن بعيد قبل القرن الثامن عشر بقرون عديدة وبالذات في كتابات افلاطون وارسطو [١].

وقد تم تقسيم هذا البحث الى اربعة مباحث يتناول المبحث الاول العناصر العلمية للدراسة في حين يتناول المبحث الثاني تعريف الفصل بين السلطات ونشاته، ويتضمن المبحث الثالث الفصل بين السلطات في الدستور العراقي اما المبحث الرابع يتضمن اهمية الفصل بين السلطات وإيجابياته وسلبياته.

المبحث الاول

العناصر العلمية للبحث

١- مشكلة البحث :

إن أهمية مبدأ الفصل بين السلطات يبدو من خلال بساطة وسهولة التطبيق السليم لهذا المبدأ حسب الاصول السياسية يؤدي الى احترام كل سلطة وعدم تداخل السلطات، ومن خلال الرقابة التي تقوم بها كل سلطة على الاخرى يحد من المخالفات والأستيلاء علي السلطة بيد جهة واحدة.

- مدي فعالية مبدأ الفصل بين السلطات
- المهام التي أقرها هذا المبدأ لكل سلطة
- مدي الاختلاف فى النظامين السياسيين لمبدأ الفصل بين السلطات

(١) د. ابراهيم عبد العزيز شيحا ود محمد رفعت عبد الوهاب ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ٥١١٢.

٢- فرضيات البحث :

- هل الانظمة السياسية المعاصرة في ظل النظم الديمقراطية اخذت بمبدأ الفصل بين السلطات؟
- من اين جاء هذا المبدأ؟ التطور التاريخي لمبدأ الفصل بين السلطات؟
- وما مدى تطبيق هذا المبدأ في النظام السياسي الرئاسية والبرلمانية؟
- سلبيات وايجابيات هذا المبدأ؟

٣- أهداف البحث :

لكل دراسة علمية لابد ان تكون لها اهداف تسهى الى تحقيقها وتتلخص اهداف بحثنا هذا في ماياتي :

- التعرف على ماهية وطبيعة الفصل بين السلطات.
- التعرف على أشكال الفصل بين السلطات
- معرفة ايجابيات وسلبيات الفصل بين السلطات.

٤- أهمية البحث:

- بيان مبدأ الفصل بين السلطات لتزويد المهتمين بدارسة العلوم السياسية.
- معرفة مزاياه ومكانته وأثره في الحد من الاستبداد في الحكم.
- تاصيله نظرياً.

٥- منهج البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

المبحث الثاني
التعريف والنشأة

١- التعريف بمبدأ الفصل بين السلطات:

هو أحد المبادئ الرئيسية التي تعتمد عليه أغلب الأنظمة الحاكمة في دول العالم، والذي يُساهم في تنظيمِ الحياة السياسية بأسلوبٍ صحيح، ويتناسبُ مع طبيعةِ السُلطة الحَاكمة في الدولة، وأيضاً يُعرف مَبدأُ الفصل بين السُلطات بأنّهُ الوسيلةُ التي تَضمَنُ تحقيق التوازنِ بين السُلطات الرئيسيّة داخل الدولة، وهي السُلطة التشريعيّة، والسُلطة التنفيذيّة، والسُلطة القضائيّة، فيساعد في منعِ تداخل عمل هذه السلطات مع بعضها البعض، ويضمنُ استقلالية كُلٍ منها.

٢- نشأة مبدأ الفصل بين السلطات :

إن هذا المبدأ يستمد أصله في الفلسفة الإغريقية، فأخذ مظهرا سياسيا أولا، فظهر على لسان أفلاطون وأرسطو وتلقفه كل من لوك وم مونتيسكيو و روسو، فانتقل إلى الميدان التطبيقي على آثار الثورتين الفرنسية والأمريكية.

مبدأ الفصل بين السلطات عند أفلاطون: يرى أفلاطون بأن وظائف الدولة يجب أن توزع بين هيئات مختلفة بالتوازن والتعادل حتى لا تنفرد هيئة واحدة بالحكم وتمس بالسلطة والشعب، مما قد يؤدي إلى وقوع انقلاب أو ثورة، و لتجنب فصل وظائف وهيئات الدولة، على ان تتعاون بينها وتراقب بعضها البعض منعا للإنحراف.

مبدأ الفصل بين السلطات عند أرسطو: لقد قام أرسطو بوصف التنظيم السياسي وقال بضرورة وجد ثلاث وظائف وهي: و ظيفة المداولة، وهي من اختصاص الجمعية العامة أو المجلس الذي يقضي في المسائل الهامة، وظيفة الأمر والنهي التي يقوم بها القضاة ووظيفة القضاء التي تقوم بها المحاكم. يرى بأنه من الأحسن للنظام السياسي توزيع السلطة فيما بين الهيئات المختلفة، لتتعاون مع بعضها البعض تجنبا للإستبداد.

مبدأ الفصل بين السلطات عند جان لوك: أول من نادى بضرورة الفصل بين السلطات في كتابه الحكومة المدنية، وإن لم يكن قد وضع لذلك نظرية كاملة، فقد قسم السلطات في الدولة إلى أربعة وظائف[١].

السلطة االتشريعية: وتختص بالقوانين في سنها وإعطاء أهمية لها.

السلطة التنفيدية: وهي خاضعة للسلطة الأولى وتمنح للملك.

---

(١) د.عبد الغني بسيوني عبد الله ، النظم السياسية و القانون الدستوري . مصر : دار المعارف بالإسكندرية ، ١٩٩٧ ، ص ١٦٣.

السلطة الإتحادية: وهي صاحبة الإختصاص في المسائل الخارجية.
سلطة التاج: أو مجموعة الحقوق و الإمتيازات الملكية.

تشير الأبحاث التاريخية إلى أنّ المفكر مونتيسكيو هو أوّل من اهتم بوضعِ القواعد الأولى لهذا المبدأ السياسيّ، حيث عمل على صياغة كافة الأفكار المرتبطة بهذا المبدأ في كتابه بعنوان روح القانون، والذي ساهم في التأثير على النظام السياسيّ، والشعبيّ في فرنسا. اعتمد مونتيسكيو على دراسة الوضع السياسيّ القائم في أوروبا في القرن الثامن عشر للميلاد، والذي تأسّس على فكرة السلطة المطلقة، والتي تتحكم بكافّة القرارات، والقواعد المطبقة، والمفروضة ضمن النطاق الجغرافي للدولة، وتمّ تهميش دور العديد من الهيئات الإدارية، والتنفيذيّة في الدولة، ومع زيادة الوعي الفكري السياسي صار من الضروريّ استخدام مجموعةٍ من المبادئ السياسيّة التي تساهم في النهوض بالدولة، ومن أهمّها مبدأ الفصل بين السلطات. جاءت أفكار الفيلسوف السويسري جان جاك روسو تعزّز من دور هذا المبدأ في الفصل بين السلطات السياسيّة داخل الدولة، فرأى أنّه من الضروري أن يكون للشعب دورٌ في اتخاذ القرارات عن طريق وجود قواعد تساهم في تنظيم عمل السلطات التنفيذية، والتشريعية ويتم ربطها مع آراء الشعب بالاعتماد على استخدام الوسائل التي تساعد في ذلك، مثل: الاستفتاءات الشعبيّة، والتصويت، وغيرها من الوسائل الأخرى. في العصر الحديث في القرن العشرين للميلاد صارت أغلب دول العالم تهتم بفكرة تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات كجزءٍ من أجزاء نظامها السياسيّ العام، والذي ساهم في تطبيق فكرة المجتمع المدني القائم على دور الشعب في التأثير بالقرارات التي يتمّ اقتراحها من أجل تنفيذها، وحرصت العديد من الدول في العالم على حفظ هذا الحقّ في نظامها الدستوري العام. أنواع الفصل بين السُلطات يقسم الفصل بين السلطات إلى نوعين رئيسيّين، وهما: الفصل التام هو الفصل الذي يُحقّق فكرة الاستقلاليّة بين السلطات، والذي يضمن استقلال كلّ سلطةٍ عن غيرها من السلطات، كفصل البرلمان (المجلس النيابي) عن الحكومة، وفصل الحكومة، والبرلمان عن الهيئة القضائية، وهكذا يتمّ تحقيق المساواة، والعدالة بين كافّة السلطات الرئيسيّة داخل الدولة. الفصل المرن هو الفصل الذي يساهم في توزيع الأدوار بين السلطات الرئيسية، مع المحافظة على إمكانية تطبيق التعاون بينها في العديد من القرارات التي تحتاج إلى مجموعةٍ من المراحل حتى يتمّ إقرارها قانونياً، وأيضاً يساهم في تطبيق التعاون الوظيفي بين السلطات، مثل: اختيار وزراء من أعضاء البرلمان[1].

□

(1) https://mawdoo3.com.

المبحث الثالث
الفصل بين السلطات في الدستور العراقي

فصل السلطات في القانون ألسياسي العراقي لعام ٥٢٣١. وضع القانون ألسياسي العراقي لسنة ٦٢٥٢ من قبل لجنة وتحت إشراف سلطة الانتداب البريطاني ولم يكن للمجلس التأسيسي العراقي سوى تدقيق لائحة القانون، واستمر العمل بهذا الدستور لغاية الرابع عشر من تموز ٦٢٢٣، وهو يتكون من مقدمة وعشرة ابواب اشتملت على مائة وخمس وعشرين مادة . ومن خلال استقراء نصوص الدستور ، نجد ان المادة الثانية من الدستور والتي جاءت ضمن فقرات المقدمة ، تنص على إن حكومة العراق ملكية وراثية وشكلها نيابي، والالتزام ليس حتميا بين مبدأ الفصل بين السلطات والنظام النيابي، بل يعد الفصل بين السلطات عضويا ووظيفيا من ضمانات الديمقراطية النيابية ، و دستور ٦٢٥٢ ال ينص صراحة على تبني مبدأ فصل السلطات و انما تبنى النظام البرلماني ويتضح ذلك من خال النصوص المتضمنة انشاء السلطات وتحديد اختصاصاتها والعالقة المتبادلة بينها، إذ افرد لكل سلطة باباً منفصلاً حيث نظم االحكم المتعلقة بالملك في الباب الثاني، و احكام السلطة التشريعية في الباب الثالث، والوزارة أما السلطة القضائية فقد خصص لها الباب الخامس في الباب الرابع .واذا كان تنظيم العالقة الذي تبناه دستور ٦٢٥٢ ، يوحي بأن الدستور قد تبنى ضمنا مبدا فصل السلطات ، الا اننا نجد ان دستور ٦٢٥٢ جعل الكفة تميل الى صالح السلطة التنفيذية وبالذات الملك، فيما يتعلق بممارسة تلك السلطات، حيث منح هذا الدستور ملك العراق عددا من الاختصاصات التي تدخل في اطار عمل السلطتين التشريعية والقضائية اضافة الى الشق الثاني من السلطة التنفيذية وهي الوزارة ، واذا كان الواقع السياسي للعراق في ظل هذا الدستور. [١].

ان الدستور لم يقرر مبدأ الفصل التام بين السلطات لاسيما التنفيذية والتشريعية بل هناك توازن وتعاون فيما بينهما. الا أن هذا التوازن غير متكامل بل ترجح فيه كفة السلطة التشريعية (مجلس النواب)، اذ أن لمجلس النواب صلاحية الرقابة على اداء السلطة التنفيذية ولا يوجد مثل هذه الصلاحية لدى السلطة التنفيذية، كذلك فأن السلطة التنفيذية اذا ما قدمت طلب حل البرلمان وتم حله فأن مجلس الوزراء يعد مستقيلا" وبالتالي فأن هذا الامر – أي طلب الحل – لن يكون ذا جدوى كسلاح بيد السلطة التنفيذية لكبح السلطة التشريعية بل انه لن يؤخذ به ولن تلجأ له السلطة التنفيذية اذا ما تجاوزت السلطة التشريعية حدود سلطاتها، وبالتالي لن يتحقق التوازن مابين سلاح المراقبة الذي بيد السلطة التشريعية وسلاح المراقبة الذي بيد السلطة التنفيذية.

---

(١) محمد رفعت عبد الوهاب ، االنظمة السياسية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت – لبنان ، ٥١١٥ ، ص ٦١٣

فضلا" عن أنه لم توضع الية دستورية لمساءلة مجلس النواب ومراقبة اعماله اذا ما تجاوز سلطاته او تجاوز الدستور والقانون أو لم يعد يمثل مصالح الشعب، ويفترض ان وجود مثل هذه الالية تمنع السلطة التشريعية من التجاوز ولكبح جماحها عند الحاجة، وكان يفترض ايضا" أن يوجد نص في الدستور يقرر أن النائب أو مجموعة النواب الذين لم يعودوا يمثلوا مصالح الشعب فمن حق نسبة معينة من الشعب أن يقرروا عزله لاسيما وان المادة (٥) من الدستور تقرر ان ((الشعب مصدر السلطات وشرعيتها))(١٥). ومن خلال نص المادة (٩٣/ سادسا) نجد ان من اختصاصات المحكمة الاتحادية العليا الفصل في الاتهامات الموجهة لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء و الوزراء، وكان يجب ان تشمل هذه المادة رئيس مجلس النواب ونائبيه واعضاء مجلس النواب من اجل ضمان خير رقيب ومحاسب لأعمال مجلس النواب الاهي السلطة القضائية[١].

□

(١) م د. بشرى العبيدي, مبدأ الفصل بين السلطات مفهومه/ مركزه في الدستور العراقي ٢٠٢١, ص٥.

المبحث الرابع
الفصل بين السلطات: مبرراته، اهميته إيجابياته، سلبياته

مربرات وأهداف مبدأ الفصل بني السلطات

١- منع الاستبداد السلطوي: ما زال مبدأ الفصل بني السلطات أهميته التي كانت منذ والدته، الحرية بدون فصل السلطات، وبدون تقسيم السلطة[١]. ففي فصل السلطات تكمن الضمانة الكبرى للحريات العامة والحقوق الفردية. إنه الضمانة للتوازن بني السلطات إليها القيام بوظائف الدولة التشريع، إدارة، قضاء، وذلك ملنع متركز السلطة في يد شخص واحد أو حيث مؤسسة [٢].

٢- السلطة المطلقة مفسدة مطلقة" وأن "للسلطة نشوة تعبث . وإذا كان الجميع متفق على أن السلطة ذات طبيعة عدوانية جشعة، وأنه يتوجب تقييدها كي لا تتجاوز الحدود المقررة لها، فإن الطريقة المثلى تنحصر في توزيع السلطات[٣]،

ضمان مبدأ الشرعية :

أن مبدأ الشرعية يقضي أبن تتسم القواعد التشريعية العمومية والتجريد، فتصدر التشريعات دون نظرالى الحالات الفردية، بل تطبق القاعدة على كل فرد تتوافر فيه شروط تطبيقها. ولن يتحقق ذلك إلا إذا فصلنا [٤]

- **اهميته :**

ان الفصل بين السلطات كنوع مميز من النظام السياسي الحاكم وطريقة حكم الشعب لم يستمر لو لم يكن له فائدة و اهمية على المستوى المحلي والمستوى العالمي، وانه بشكل عام نستطيع ادراج اهمية الفصل بين السلطات في النظم الدستورية بما يأتي:

---

(١) حسن مصطفي البحري، الرقابة المتبادلة بني السلطتين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عني شمس، ٢٠٠٦ ، ص ٦٠.

(٢) سليمان حمد الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الاسلامي، دار النهضة العربية, القاهرة، ص ٤٥٢.

(٣) زهري شكر، الوسيط في القانون الدستوري، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الاول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٣ ، لبنان، ١٩٩٤، ١٧٤

(٤) د. حسن مصطفى البحري، النظام الدستوري المصري"، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٣٩٩ .

١. الحاجة إلى التنظيم
٢. منعًا لطغيان سلطة على أخرى
٣. صيانة الحريات
٤. مراقبة السلطات لبعضها البعض
٥. التوازي بين السلطات
٦. يمنع الاستبداد
٧. التخصص الوظيفي
٨. يساهم في قيام الدولة القانونية
٩. تعزيز الديمقراطية
١٠. سيادة القانون
١١. بناء نظام يمنح العدل والمساواة
١٢. احترام القوانين وحسن تطبيق

- **ايجابيات الفصل بين السلطات في الانظمة الدستورية:**

١- منع الاستبداد وصيانة الحريات

ان الجمع بين السلطات وتركزها فى يد واحدة سيؤدي بالضرورة الي الاستبداد الذي سيؤدي مباشرة الى النيل والمساس بحقوق الافراد لأنه وباعتبار أن النفس البشرية تميل بدرجة كبيرة الى الاستبداد والسيطرة اذ ما حصلت على السلطة فتقدم على الاساءة فى استعمال سلطتها ونفوذها أمام الشعب فكما يقول المفكر الانجليزي لورد أكتون أن السلطة مفسدة والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة وكما يقول العالم الاجتماعي الكبير جون ستفان لوبون السلطة نشوة تعبث بالرؤوس.

كان الجمع بين السلطات سيؤدي حتما الي الاستبداد فإن توزيعها علي هيئات متعددة سيحول دون الاستبداد فالسلطة توقف السلطة عن طريق الرقابة التي تفرضها كل سلطة على الاخرى.

من هنا يمكن القول بأن هذا المبدأ لا يزال ضمانا ضد التعسف والطغيان ووسيلة لتحقيق الحريات الفردية.

تحقيق شرعية الدولة

٢- ان مبدأ الفصل بين السلطات يؤدي الى تحقيق شرعية الدولة، فهو يعد وسيلة فعالة لكفالة الاحترام القوانين وحتي تطبيقها، واذا اجتمعت السلطات الثلاث سوف تخلع عن القانون حدته وعموميته، لأنه وبالضرورة إذا تركزت سلطة التشريع والتنفيذ في يد واحدة سوف يعمل على

تشريع القوانين التي تحقق مصلحته و كذلك لو تركزت وظيفة التشريع سوف يعمل ويوقعنا أمام واقع مرير يتعرض إليه الشعب وهو نتيجة خلع صفة العموم والتجريد عن القانون، وهو ما يعني سن و تنفيذ القوانين سيكون لمصلحة الحاكم أو الملك، و ليس لمصلحة الدولة و شعبها، لأنه لاتوجد سلطة تردعه بما أنه قد سيطر على كل السلطات و جعلها أداة من أدوات الإستبداد في يده [١].

- **سلبيات مبدا الفصل بين السلطات في الانظمة الدستورية :**

يتميز مبدأ الفصل بين السلطات بمجموعة من الإيجابيات، إلا أنه لا يخلوا من السلبيات وأهم الإنتقادات التي وجهت له ما يلي:

١- إن مبدأ الفصل بين السلطات هو مبدأ وهمي، يصعب إن لم نقل يستحيل تطبيقه على أرض الواقع، إذ سرعان ما تعمل إحدى السلطات بالسيطرة والتحكم في السلطات الأخرى و بالتالي يصبح هذا المبدأ مبدأ نظري فقط.

٢- إن توزيع السلطة يقضي على مبدأ المسؤولية وكيفية تحديدها الأمر الذي يؤدي بكل سلطة من التهرب من المسؤولية وإلقاء اللوم وعبء المسؤولية على السلطة الأخرى

٣- إجماع الفقه السياسي المعاصر على أن نظرية الفصل بين السلطات في إطارها التقليدي لم تعد تستند بفعل الظروف السياسية المتغيرة و التي عمت المجتمعات الإنسانية كلها إلى أساس كاف من الواقعية وذلك في العديد من الأسباب التي يمكن إجمالها في الآتي:

٤- أن نظرية مونتيسكيو ظهرت في فترة تاريخية كانت النظرة الغالبة فيها إلى الحكومة هي أن بطبيعتها الكامنة استبدادية، وأنها ما لم تقيد بكل ما هو ممكن من الضوابط الرادعة.

٥- أن النمو المتزايد في حجم الجهاز التنفيدي وتغلغل هذا الجهاز المستمر عن طريق الوظائف المختلفة التي يؤديها في حياة المجتمع يؤدي إلى مضاعفة نفود و تعاظم سلطته في مختلف مؤسسات الحكم بصورة لم يسبق لها مثيل.

---

(١) محمد رفعت عبد الوهاب ، الأنظمة السياسية ، مصدر سابق، ص١٩٠.

إن الأحزاب السياسية تقوم بدورها هي الأخرى في الربط بين هذه السلطات و بالتالي نجدان حزب الأغلبية يسيطر على السلطة التشريعية، و يصبح بالتالي هو المسيطر على السلطة التنفيذية [1].

الخاتمة:

- **النتائج:**

٢- إن مبدأ الفصل بين السلطات سيؤدي إلى توزيع الوظائف و المهام في الدولة سيؤدي من الوظائف التشريعية والوظيفة التنفيذية والقضائية على السلطات الثلاث فتمارس الاولى مهمة التشريع وتمارس الثانية مهمة التنفيد وتمارس الثالثة مهمة القضاء

٣- يؤدي إلى تنفيذ و تخصيص كل سلطة من هذه السلطات كل حسب عمله وبالمهام الموكلة إليها، وبالتالي تعمل كل سلطة على إتقان أعمالها، وهذا هو المقصود بمبدأ الفصل بين السلطات كما حدده مونتيسكيو حيث قال: " أن في كل دولة ثلاث أنواع من السلطة، التشريعية والتنفيدية المنفدة للأمور التي توقف عليها حقوق الإنسان" و أيضا هو عدم تركيز و جميع وظائف الدولة في يد واحدة، بل توزيعه على هيئات مختلفة، بحيث تختص كل سلطة بعملها و لذلك قيل بهذا الخصوص: " بأن مبدأ الفصل بين السلطات لا يعد في الديمقراطيات الغربية، مبدأ قانونيا بالمعنى الصحيح، و إنما يعد مبدأ و قاعدة من قواعد فن السياسة.

- **التوصيات:**

١- ان الفصل بين السلطات يوفر توزيع المهام الحكومية بين السلطات الثلاث لذلك فان له ايجابيات هي بحاجة الى تطبيقها في العراق على ارض الواقع.

٢- اعطاء كل سلطة الحرية في الاعمال الموكلة اليها دون تدخل السلطات الاخرى الا في حالات التنسيق المتبادل لضمان اتقان كل سلطة للمهام الموكلة اليها في ادارة الدولة وتسيير اعمالها .

٣- الاخذ بنظر الاعتبار الظروف والمتغيرات السياسية ووضع المرونة في تنفيذ اشكال السلطات لضمان مجارات الظروف والاوضاع غير الاعتيادية.

---

(١) عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية والقانون الدستوري مصر، دار المعارف بالإسكندرية، ١٩٩٧، ص١٧٢.

المصادر والمراجع:

الكتب:

ابراهيم عبد العزيز شيحا ود محمد رفعت عبد الوهاب ، النظم السياسية والقانون الدستوري ، القاهرة ، دار النهضة العربية .

محمد رفعت عبد الوهاب، الانظمة السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان ، ٢٠٢٠.

بشرى العبيدي, مبدأ الفصل بين السلطات مفهومه/ مركزه في الدستور العراقي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، العراق، بغداد، ٢٠٢١.

عبد الغني بسيوني عبد الله، النظم السياسية والقانون الدستوري مصر، دار المعارف بالإسكندرية، ١٩٩٧.

حسن مصطفي البحري، الرقابة المتبادلة بني السلطتين التشريعية والتنفيذية كضمان لنفاذ القاعدة الدستورية "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عني شمس، ٢٠٠٦.

سليمان حمد الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير العربية المعاصرة وفي الفكر السياسي الاسلامي، دار النهضة العربية, القاهرة.

زهري شكر، الوسيط في القانون الدستوري، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، الجزء الاول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٣ ، لبنان، ١٩٩٤.

حسن مصطفى البحري، النظام الدستوري المصري"، منشأة المعارف، الاسكندرية، ٢٠٠٠.

المصادر الالكترونية:

1. https://arabipu.org/upload/dirasat/06.pdf
2. .https://mawdoo3.com